أولوية فتح مضيق هرمز والجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب

بقلم: وليد محمود عبد الناصر ○

لا تكاد تمر عدة ساعات، بل وربما أحيانًا عدة دقائق، إلا ونستمع إلى أنباء أو تكهنات أو توقعات أو تقديرات أو حتى تصريحات مباشرة من شخصيات تحتل مناصب سياسية رفيعة في هذا البلد أو ذاك، إما بأن الحرب الشاملة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة، وبين إيران من جهة أخرى، يمكن ان تندلع من جديد، وإما بالمقابل أن الطرفين الأمريكي والإيراني باتا على مقربة من التوصل إلى اتفاق وشيك، سواء لتسوية المسائل المتنازع عليها أو للبدء في جولة مفاوضات جديدة بغرض التوصل إلى مثل تلك التسوية، ومن ثم تثبيت وقف إطلاق النار المفترض وجوده، الذي عمليًا تم انتهاكه على الأرض، على الأقل مئات المرات، على مدار الأسابيع الماضية.

أما المحصلة الحقيقية لكل ما جرى على مدار الأسابيع الماضية، ومازال يجرى حتى اللحظة الراهنة، فهي الجمع بين حالة اللا سلم واللا حرب من جهة، وحالة حرب استنزاف مستمرة من جهة أخرى، يضاف إليهما تصاعد تراكمي ومخيف، ويتضاعف بمرور الوقت وباستمرار الحالة الراهنة المشار إليها، ولم يكن متوقعًا على الإطلاق بهذه الدرجة الكبيرة ولا على هذا النطاق الواسع، في حجم الخسائر والأضرار الاقتصادية الضخمة على صعيد بلدان العالم بلا أي استثناء. حتى بالنسبة إلى من كانوا يدفعون بأن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تنأى بنفسها وبمواطنيها عن أي أضرار اقتصادية نتيجة تلك الحرب، فقد ثبت خطأ تقديراتهم.

فقد رأينا في الآونة الأخيرة، على سبيل المثال، إعلان نتائج عدة دراسات قامت بها مؤسسات ذات ثقل ولها طابع علمي متخصص، أو مراكز فكر وأبحاث أمريكية، تبرهن على وصول المعاناة الاقتصادية، نتيجة الحرب، وبقوة، وبشكل مباشر، إلى المواطن الأمريكي العادي في حياته اليومية. ويتعين أن نتذكر هنا ما «تبشر به» عددٌ من مراكز الفكر والأبحاث العالمية من أن الوضع القادم لا يزال أسوأ فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية للحرب، وأن بعض هذه النتائج الكارثية ربما لن تظهر إلا بعد مرور أشهر عديدة على الانتهاء الرسمي والفعلي لحالة الحرب، قد تصل إلى فترة ستة أشهر، بما في ذلك اختناقات متوقعة في مجال إنتاج الغذاء على الصعيد العالمي.

وبالطبع يتعين علينا ألا ننسى الدمار الضخم الذي لحق بإيران وباقتصادها وقطاع النفط بها وبنيتها التحتية ومنشآتها، بسبب تعرضها لموجات الهجمات الأمريكية والإسرائيلية مدة 40 يومًا متتالية، ثم التعرض لقصف أمريكي متقطع على مدار الأسابيع الماضية. ولكن أيضًا هناك التدمير الذي لحق بعدد من الدول العربية في المنطقة، سواء الدول العربية في منطقة الخليج أو الأردن، بسبب الاعتداءات الإيرانية على منشآت وطنية وبنية تحتية خاصة بها. وكذلك هناك حالة لبنان، الذي يدفع فاتورة حرب اندلعت لاحقًا، مرتبطة بالحرب الأصلية، وتعرض لدرجة عالية من الدمار، ليس في الجنوب فقط، بل في مناطق أخرى، بما فيها العاصمة بيروت. فلإعادة إعمار كل ذلك كلفة اقتصادية ضخمة، ليس من الواضح حتى الآن من سيدفع فاتورتها.

وتأخذنا مسألة الأضرار والخسائر الاقتصادية الناتجة عن الحرب إلى تناول حالة العجز الأمريكية عن فرض حرية الملاحة التجارية الدولية في مضيق هرمز الاستراتيجي، وعن التصدي للإغلاق الفعلي للمضيق من جانب الطرف الإيراني، أو إجبار الجانب الإيراني على إبقاء المضيق مفتوحًا وضمان عدم التعرض للسفن والناقلات المارة به، حيث نجح الطرف الايراني في تحويل موضوع حرية الملاحة في مضيق هرمز إلى ما يقترب من مكانة القضية المركزية في الحرب وفي المفاوضات مع واشنطن، وذلك بالرغم من أن هذه القضية لم تكن أصلًا مطروحة قبل حرب 28 فبراير 2026، ولم تكن محل أي نقاش أو خلاف دولي، كما أنها في ذلك الوقت لم تكن ضمن المسائل المثارة كمطالب أمريكية أو إسرائيلية استخدمت لتبرير شن الحرب.

وبالنسبة إلى مسألة مضيق هرمز على وجه التحديد، فإن الاتفاق على ترتيبات الملاحة به بعد انتهاء الحرب لن يكون أمرًا سهلًا ، نظرًا إلى حيوية الأمر بالنسبة إلى الغالبية العظمى من دول العالم، وتأثيراته المباشرة على مصالحها الوطنية وعلى مسارات أوضاعها الاقتصادية، بما في ذلك إمدادات الطاقة والغذاء والأسمدة وغيرها، وخاصة في ظل أن كلا من طهران وواشنطن تلوحان بحق كل منهما في فرض رسوم مرور على السفن والناقلات العابرة للمضيق: الأولى باعتبارها دولة مطلة عليه، بالإضافة إلى سلطنة عمان، بينما الولايات المتحدة الأمريكية يتحدث من حين إلى آخر بعض كبار مسؤوليها عن حقها في فرض رسوم، تحت مبرر توفير الحماية للسفن والناقلات المارة، سواء كان ذلك الآن أو في المستقبل.

وإذا انتقلنا إلى أحد الملفات الرئيسية التي كانت تعتبر، من وجهة نظر الطرفين الأمريكي والإسرائيلي، من الأسباب المهمة، إن لم تكن السبب الأهم، لتبرير وإسباغ المشروعية على شن الحرب على إيران، سواء في يونيو 2025 أو في فبراير 2026، وأعني هنا ملف البرنامج النووي الإيراني، فنجد أنه لا توجد حتى الآن رؤى واضحة بشأن تسويته بشكل يحل الخلاف بين طرفي الحرب، اللهم سوى الاتفاق، في نهاية فترة الوساطة الباكستانية الأخيرة، على بدء محادثات تستمر مدة تصل، بحد أقصى، إلى 60 يومًا لتسوية الخلافات حول هذا الملف بين الطرفين الأمريكي والإيراني، وعبر الوساطة الباكستانية، وهو هدف يبدو من الصعب تحقيقه في فترة زمنية قصيرة كهذه، في ضوء حجم تعقيدات هذا الملف والجوانب الفنية والقانونية، بالإضافة إلى الجوانب السياسية والأمنية والاستراتيجية، بالطبع، المنبثقة عنه من جهة، وكذلك إذا أخذنا في الاعتبار تباعد مواقف الأطراف بشأن الأساسيات، وكذلك التفاصيل المتعلقة به، من جهة أخرى.

إن ما يجرى في الوقت الراهن من سبل التعامل مع الموقف المشتعل إقليميًا، وما يصدر من تصريحات عن كبار المسئولين لدى الأطراف المعنية بالصراع، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، يعطى إيحاءات وإيماءات تعطي مؤشرات على أن، في حقيقة الأمر، حسم ملف البرنامج النووي الإيراني يبدو متراجعًا بعض الشيء في الأولويات خلال الفترة الحالية، على الأقل أمام ملفات أخرى تبدو أكثر إلحاحًا، مثل موضوع حرية الملاحة الدولية في مضيق هرمز، وكذلك محاولات العمل بشكل متسارع، سعيًا نحو استعادة الحد الأدنى من الأمن والاستقرار الإقليميين الضروريين للخروج من حالة الانفلات العسكري والاستراتيجي والأمني السائدة في الوقت الراهن، وتأثيراتها الكارثية على الاقتصادات العالمية، حتى لو تأخر بعض الوقت هدف تحقيق السلام الدائم في المنطقة، من زاوية النزاعات المتصلة بشكل مباشر بالمواجهات العسكرية مع إيران.

ولا يمكن تناسي موضوعات كانت في البدء في طليعة الأولويات الأمريكية والإسرائيلية، ولكنها توارت إلى حد ما، وربما بعض الوقت فقط، على الأقل أمريكيًا، مثل برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية، ومجمل برنامج التسليح الإيراني، وكذلك الدعم الإيراني لحلفاء إقليميين تنظر إليهم كل من واشنطن وتل أبيب باعتبارهم أعداء ومعوقين لتنفيذ مشاريع إقليمية مستقبلية، سواء كانت هذه المشاريع محل اتفاق أمريكي إسرائيلي، أو كانت مشاريع تقتصر على الجانب الأمريكي أو تقتصر على الجانب الإسرائيلي، ويشمل ذلك بالطبع حزب الله اللبناني، وجماعة الحوثيين في اليمن، وبعض الجماعات السياسية والمسلحة الشيعية العراقية المؤيدة لإيران.

إلا أن الأولوية قد تعود، في لحظة أو أخرى، إلى أحد أو بعض أو كل هذه الملفات، وقد يجري تفعيلها من جديد، سواء نتيجة مسار المواجهات العسكرية أو بما قد يترتب على أي اتفاق جديد لتسوية النزاع، حتى ولو كان اتفاقًا على استئناف العملية التفاوضية ووضع جدول أعمال لها ومدى زمني تجري في إطاره.

وفي الختام، علينا أن نتذكر جميعًا أنه، فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فإنه كلما تقدم الوقت تراجعت فرص قيام الإدارة الأمريكية بشن حرب شاملة ضد إيران، ليس فقط في ضوء تقديرات الخسائر لواشنطن وحلفائها، ولكن لعدم التيقن من مردود مثل تلك الحرب ومدتها ونتائجها على انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي، المقرر لها يوم 3 نوفمبر 2026، التي إما يفوز فيها الحزب الجمهوري ويحتفظ بسيطرته الراهنة على الكونجرس بمجلسيه، وإما يفوز الحزب الديمقراطي بالأغلبية، على الأقل في أحد المجلسين النواب أو الشيوخ، ومن ثم تتعرض قدرة الإدارة الأمريكية على المناورة، وهامش الحركة المتاح أمامها، لتقلص كبير وقيود تحد من حرية اتخاذ القرار من جانبها، على النحو المتوافر لها حاليًا.

○ كاتب ودبلوماسي سابق.

العرب بين انتظار المستقبل والمبادرة إلى صناعته

بقلم: طلال أبو غزالة ○

في كلّ دورة تاريخية، اختارت أمم أن تراقب التحوّلات الكُبرى من علاماتها الصُغرى، وفضّلت أخرى أن تكون جزءاً من صناعتها، وكان لها هذا. والفارق بينهما لم يكُن يوماً في الموارد أو الإمكانات، على أهميتها، بل في القدرة على رؤية مقبل الأيّام والاستشراف والاستعداد لها قبل أن تصبح أمراً نافذاً. ولأنّ الشيء بالشيء يُذكر، لا يذكر التاريخ من عاشوا في الماضي وكان منجزهم الأكبر التعامل مع حاضر أو ماض، بل أولئك الذين أمسكوا بأزمّة المستقبل وعضّوا عليها بالنواجذ حين كانت مجرّد أفكار غير مكتملة.

وكما في كلّ دورة تاريخية، يقف العالم اليوم أمام تحوّلات كبرى تُعيد تشكيل الاقتصاد والعمل والمعرفة، فهناك البرمجة التفاعلية المسمّاة «الذكاء الاصطناعي»، والتقنيات الرقمية، والصناعات المتقدّمة، وإنترنت الأشياء، والأشياء الذكية، وهذه كلّها ليست أدوات جديدة، بل عوامل وعوالم ستحدّد موقع الدول في النظام الاقتصادي العالمي خلال العقود المقبلة.

ودائماً ما يقفز إلى ذهني سؤال مهمّ بالنسبة إلى عالمنا العربي: هل سنكتفي باستخدام هذه التقنيات بعد أن ينتجها الآخرون، أم سنعمل على بناء القدرات والكفايات التي تمكّننا من المشاركة في صناعتها؟

ربّما دقّت الحرب الوحشية على قطاع غزّة، وانفجارات أجهزة البيجر في صفوف عناصر من «حزب الله»، ومن ثمّ الحرب على إيران، نواقيس الخطر بأنّ امتلاك التكنولوجيا ليس خياراً، بل جزءٌ من عناصر المنعة، والقوة الاقتصادية، والأمنية، والاستقلالية. وغالباً، وكما شهدنا سابقاً، الدول التي تمتلك المعرفة والمهارات والقدرة الإنتاجية هي التي ستحدّد اتجاهات المستقبل، بينما ستجد الدول التي تعتمد على الاستخدام والاستيراد نفسها في موقع المتلقّي دائماً، حتّى أوروبا.

ومع التحوّلات العميقة منذ عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، تنامى الإدراك لضرورة تعزيز القدرات الدفاعية والاستقلال الاستراتيجي. ولنأخذ مثالاً بسيطاً هو القرار الفرنسي بتحويل أجهزة الحاسوب في المؤسّسات الحكومية من نظام ويندوز إلى نظام لينكس، بهدف تقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأمريكية.

إذا كانت هذه أوروبا، فأين نحن؟

الحديث عن صناعة المستقبل ذو شجون، وقطعاً لا تبدأ من المصانع وحدها، ولا من شراء أحدث الأجهزة، بل من الإنسان. فكلّ تحوّل اقتصادي أو تقني يحتاج قبل كلّ شيء إلى عقول قادرة على التعلّم، ومؤسّسات قادرة على التطوير، وبيئة تشجّع على الابتكار وتحوّل الأفكار إلى مشاريع. وأثبتت تجارب دول عديدة أنّ النهضة لا تأتي من مورد واحد، بل من منظومة متكاملة تجمع بين التعليم الحديث، والبحث العلمي، والصناعة، وريادة الأعمال، والتخطيط طويل الأمد، والدول التي نجحت في بناء اقتصادات قوية لم تنتظر ظهور الفرص، بل عملت على توليدها.

من هنا، أقول إنّ العالم العربي يحتاج اليوم إلى الانتقال من ثقافة متابعة الإنجازات العالمية إلى ثقافة المشاركة فيها، فنحن أمّة تمتلك عناصر مهمّة يمكن البناء عليها من موقع جغرافي مميّز، وثروات بشرية واسعة، وشباب يمتلك الطموح والقدرة على التعلم، لكنّ هذه العناصر تحتاج إلى مشاريع تحوّلها إلى قيمة اقتصادية ومعرفية.

وربّما يكون التحدّي الحقيقي في القدرة على تحويل الأفكار إلى مؤسّسات ومشاريع مستدامة، فكم من فكرة عظيمة بقيت حبيسة النقاش لأنّها لم تجد البيئة التي تنقلها من الورق إلى الواقع. ولهذا أرى أنّ عالمنا العربي في حاجة إلى مزيد من المشاريع التي تربط المعرفة بالإنتاج، والتعليم بالمهارة، والتكنولوجيا بالتنمية، وقطعاً لا أقصد مشاريع تكتفي بإعداد مستخدمين للتقنيات الحديثة، بل تبني أشخاصاً قادرين على تطويرها وتوظيفها في التصدّي لمشكلات العصر ومواجهتها.

الاستثمار في الإنسان يجب أن يكون أولى الأولويات الاستراتيجية، فالمصنع الحديث يحتاج إلى مهندس ماهر، والاقتصاد الرقمي يحتاج إلى متخصّصين، والابتكار يحتاج إلى بيئة تشجّع على التجربة والتعلّم، وكلّ تأخير في بناء هذه القدرات يعني فجوةً أكبر مع عالم يتحرّك بسرعة.

وفي هذا السياق، المبادرات التي تسعى إلى بناء منصّات تعليمية رقمية، وتطوير المهارات التقنية، وإنشاء صناعات تكنولوجية محلّية، تمثّل خطوات في الاتجاه الصحيح؛ لأنّها تنقل الإنسان من موقع المستهلك إلى موقع المشارك والمنتج، وليس بالضرورة أن نقلّد تجربة دولة بعينها، فلكلّ مجتمع خصوصيته وظروفه، وإنّما أن نتعلّم من التجارب الناجحة مبدأ أساسياً: أنّ التنمية تحتاج إلى رؤية بعيدة المدى، وإلى مؤسّسات تعمل اليوم من أجل نتائج ستظهر غداً.

ولعلّ أحد الدروس التي تعلّمتها من مسيرتي أنّ الأفكار لا تكتمل إلا عندما تجد طريقها إلى الواقع، فالإيمان بأهمّية المعرفة، أو الحديث عن ضرورة امتلاك التكنولوجيا، لا يكفيان، لأنّ الأمم لا تتقدّم بالشعارات، بل بالمشاريع التي تُحوّل الرؤية إلى أثر ملموس.

ومن هذا المنطلق، جاءت مبادرات مثل «بوليتكنيك طلال أبو غزالة العالمي الرقمي» محاولةً عملية للإجابة عن سؤال يواجه منطقتنا والعالم: كيف ننتقل من تعليم يواكب الحاضر إلى تعليم يصنع القدرة على المستقبل، وكيف نمنح الشباب الأدوات التي تمكّنهم من المشاركة في الاقتصاد الجديد بدل الاكتفاء بمتابعته. لكن هذه التجربة ليست غايتها أن تكون نموذجاً وحيداً، بل مثالاً على أهمّية أن تطلق المجتمعات العربية مشاريع جريئة في التعليم والتكنولوجيا والصناعة، لأنّ المستقبل لن يُبنى بمبادرة واحدة، وإنّما بتراكم آلاف المبادرات التي تؤمن بأنّ الإنسان العربي قادر على الابتكار إذا توافرت له البيئة المناسبة.

والأمر نفسه ينطبق على الصناعة التقنية؛ فحين تُنتج أجهزة تحمل شعار «صنع في الأردن» أو «صنع في مصر» أو «صنع في السعودية» أو «صنع في الكويت» أو...، فإنّ القيمة لا تكمن في المنتج وحده، بل في الرسالة التي يحملها بأنّ المنطقة العربية قادرة على الانتقال من سوق للاستهلاك إلى مساحة للإنتاج والمشاركة.

لقد كان طريق الحرير في الماضي مثالاً على قدرة المنطقة على أن تكون جسراً بين الحضارات والاقتصادات، ويمكن للعالم العربي اليوم أن يستعيد هذا الدور بصورة جديدة، لا من خلال موقعه الجغرافي (على أهمّيته)، بل من خلال المعرفة والتكنولوجيا والابتكار. ولا أميل مطلقاً إلى التشاؤم أو القنوط، فالفرصة أمامنا كبيرة، لكنّني أعرف تماماً أنّ الفرص لا تنتظر طويلاً، وأنّ الأمم التي تصنع مستقبلها هي التي تبدأ بالعمل قبل أن يصبح المستقبل حاضراً.

○ خبير اقتصادي أردني.

الدور المشرف لقواتنا الدفاعية في التصدي للاعتداءات الإيرانية الآثمة

بقلم: د. نبيل العسومي

منذ بدء الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وإيران في 28 فبراير الماضي أعلنت مملكة البحرين وكذلك جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية موقفها من هذه الحرب بكل صراحة ووضوح وشفافية لا لبس فيها بأن دولنا الخليجية ليست طرفا في هذه المواجهة وإنها لن تشارك فيها بأي شكل من الأشكال، في رسالة واضحة للداخل والخارج وتحديدا لإيران، إلا أن ذلك لم يكن كافيا للنظام الإيراني المتطرف الذي حاول ان يجر الدول الخليجية إلى هذه الحرب التي لا ناقة لهم فيها ولا جمل كما يقول المثل العربي لتكون ذريعة لضرب دولنا الآمنة المسالمة والمستقرة.

بل إن الدول الخليجية لم تكتف بالإعلان صراحة أنها ليست طرفا في هذه الحرب وإنما بذلت وتبذل جهودا كبيرة لإنهاء هذه الحرب العبثية والمدمرة بالطرق السلمية ومن خلال الحوار والجلوس إلى طاولة المفاوضات، ودعمت بكل قوة المحادثات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في إسلام آباد وفي سويسرا وخلال مداولات مجلس الأمن انطلاقا من قناعتها التامة بأن يكون حل الخلافات بالطرق السلمية بعيدا عن الحروب أو التهديد باستخدام القوة في إطار نهج سياسة دول المجلس الخارجية القائمة على السلام.

كل هذه الجهود الخيرة والمساعي الحميدة التي تبذلها دول مجلس التعاون لم تمنع أو تردع نظام الملالي في إيران من الاعتداء على دولنا من خلال إطلاق الآلاف من الطائرات المسيرات والصواريخ الباليستية لإلحاق الأذى والضرر بالمنشآت الحيوية والمباني العامة والخاصة وترويع المواطنين والمقيمين الآمنين وخصوصا الأطفال، ما أدى إلى قتل الأبرياء، في خرق سافر لسيادة بلداننا وترابنا الوطني وانتهاك لكل القوانين الدولية وميثاق منظمة الأمم المتحدة الذي وقعت عليه دول العالم بما فيها إيران منذ أكثر من ثمانية عقود من الزمان، الذي يستهدف المحافظة على الأمن السلم الدوليين.

وهنا نؤكد أن مؤسساتنا وأجهزتنا الدفاعية والأمنية في قوة دفاع البحرين ووزارة الداخلية والحرس الوطني كانت السد المنيع، فتصدت لهذه الاعتداءات الإيرانية الآثمة المتواصلة التي لا مبرر لها بكل كفاءة واحترافية من خلال منظومة الدفاع الجوي المتقدمة والحديثة وجاهزية قواتنا الأمنية الشجاعة للدفاع عن سيادة مملكة البحرين وحماية المواطنين والمقيمين، فهؤلاء الأبطال من قواتنا الباسلة هم مصدر فخرنا واعتزازنا.

إن مملكة البحرين من حقها الدفاع عن سيادتها واستقلالها وأراضيها وحماية مواطنيها والمقيمين فيها لوضع حد لهذه الاعتداءات المتكررة التي استنكرتها وشجبتها دول العالم التي أعلنت تضامنها مع مملكة البحرين وتأييدها لكل التدابير التي تتخذها للدفاع عن سيادتها، ما يؤكد العزلة الدولية التي يعيشها النظام الإيراني بسبب سياساته العدوانية وسلوكه الشائن الذي يهدد أمن هذه المنطقة الحيوية المصدر الأساسي للطاقة في العالم، وخصوصا غلقه مضيق هرمز الحيوي بالنسبة إلى الطاقة والتجارة العالمية.

إن النظام الإيراني لم يستوعب الدروس المستفادة من أخطائه على مدار أكثر من نصف قرن من الزمان منذ الثورة الإيرانية التي قادها آية الله الخميني حيث تبنى نظام الملالي في إيران سياسة تصدير الثورة ومحاولات التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار والتحريض على الأنظمة فيها وتقديم الدعم لأذرعه في العراق ولبنان واليمن على حساب الشعوب الإيرانية التي تدفع ثمن أخطاء هذا النظام المتطرف، فالشعوب الإيرانية اليوم تعاني من غياب الخدمات الأساسية وتدني مستوى معيشة المواطن الإيراني وارتفاع نسبة البطالة وخصوصا بين الشباب وانقطاع الكهرباء وارتفاع نسبة التضخم وانخفاض سعر صرف العملة الإيرانية إلى أدنى مستوياتها وارتفاع الأسعار.

لماذا تراجع أداء الخارجية الأمريكية في عهد ترامب!

بقلم: د. منار الشوربجي

عندما توشك الإمبراطوريات على الزوال، تكون المؤشرات الأهم هي تلك التي تكشف عن عجزها عن أداء أبسط المهام خارج حدودها. لذلك انطوت فضيحة وزارة الخارجية الأمريكية في مؤتمر انعقد مؤخرًا في البرازيل على دلالات رمزية لا تخطئها العين.

ففي جلسة تحضيرية للمؤتمر الدولي لمكافحة مرض الإيدز، عرض مسؤول رفيع بالخارجية الأمريكية رؤية بلاده، موضحًا ما يقول على خريطة لإفريقيا. وهو سلط الأضواء على ست دول لم تظهر واحدة منها في موقعها الجغرافي الصحيح على الخريطة! ففي الخريطة التي عرضها، كانت نيجيريا دولة حبيسة لا شواطئ لها على المحيط الأطلنطي وتقع في مكان ما بين تشاد والنيجر! وساحل العاج دولة حبيسة هي الأخرى في جنوب شرق القارة لا دولة شاطئية في غربها.

والكاميرون احتلت الموقع الجغرافي لغانا، ومالاوي حلت محل زيمبابوي تقريبًا بينما موزمبيق جاءت في شرق إفريقيا لا جنوبها. أما أوغندا فتقع في مكان ما بين تنزانيا والكونغو وبعيدة تمامًا عن منابع نهر النيل! ورغم أن وزارة الخارجية أعلنت مسؤوليتها «الكاملة» عن الفضيحة إلا أنها بررتها بأن «أحد أعضاء الفريق» بدّل في عجالة ومن دون قصد شرائح العرض قبل بدئه مباشرة، وكأن تبديل الشرائح يغير الموقع الجغرافي للدول!

لكن الفضيحة الكبرى كانت حين تبين أن الخريطة من إنتاج برنامج للذكاء الصناعي! والواقعة برمتها تكشف عن حجم إسهام إدارة ترامب في التعجيل بزوال الإمبراطورية. فترامب أصدر أمرًا تنفيذيًا العام الماضي أنشأ بموجبه «هيئة الفاعلية الحكومية»، بزعم القضاء على الإهدار المالي والترهل الإداري في الحكومة الفيدرالية، ووضع على رأسها إيلون ماسك.

وقد تعمد ترامب أن تتبع الهيئة المكتب التنفيذي للرئيس، ما يعني عدم خضوعها بالمطلق لرقابة الكونجرس. وبدعوى خفض النفقات، قام إيلون ماسك بطرد أكثر من 260 ألف موظف فيدرالي في كل الوزارات والهيئات ممن يمثلون الخبرات بالجهاز الإداري للدولة. ووزارة الخارجية لم تكن استثناء من ذلك، إذ طرد ماسك أكثر من 1300 دبلوماسي من عمله، وحوالي 1500 من العاملين بالخدمات المدنية المساعدة في الوزارة، الأمر الذي يعنى التخلص ممن راكموا الخبرات المهنية في المكاتب المتخصصة في كل إقليم جغرافي من العالم، بما في ذلك طبعًا مكتب الشؤون الإفريقية الذي كان بإمكانه بسهولة تجنب فضيحة مؤتمر البرازيل.

وقد أدت الفوضى التي أحدثتها تلك الإقالات والاستقالات إلى انخفاض حاد في معنويات الدبلوماسيين والمدنيين العاملين بالوزارة ما أدى إلى استقالات بالجملة نتج عنها فقدان المزيد من الخبرات.

ويمكن تفسير الأداء الأمريكي البائس طوال الحرب الأمريكية-الإسرائيلية مع إيران أو إرجاع بعضه لتجليات ما تقدم. فعندما بدأت الحرب، كانت أمريكا بلا سفير يمثلها في السعودية وقطر والإمارات. وهي خاضت الحرب بعد أن طرد ماسك خبراء البترول بالوزارة وقلص عدد العاملين في مكتب شؤون الشرق الأدنى بواقع 80 شخصًا، بمن في ذلك من يجيدون اللغتين العربية والفارسية.

وفي الوقت ذاته سعت الإدارة لتخفيض ميزانية المكتب بواقع 40%. ومكتب إدارة الأزمات والطوارئ تعرض هو الآخر لطرد أكثر من 60 شخصًا، فضلًا عن طرد أكثر من مائة من الخبرات المدنية العاملة في مكتب الشؤون القنصلية.

فكانت النتيجة أن صارت الوزارة بلا خبرات تساعد على إجلاء الأمريكيين من 14 دولة في المنطقة كانت قد نصحتهم بالخروج منها «فورًا» عند وقوع الحرب. بل إن الخط الساخن للوزارة كان يخطر هؤلاء المواطنين بضرورة «عدم الاعتماد على تلقي مساعدة من الحكومة في عملية الإجلاء»! باختصار، خريطة إفريقيا المشوهة كانت أحد تجليات الخطوات المتسارعة التي تخطوها الإمبراطورية نحو أفولها.